أ.د.عبدالحسين العنبكي *: الاغلاق والتحفيز الاقتصادي تضخم ركودي حتمي..

هجوم كورونا الكاسح في عام 2020 كان يحمل معه رعباً وخوفاً وتخويفاً قد يكون حقيقياً او مهولاً بماكنات إعلامية تخدم مصالح شركات ادوية او تخدم مصالح من يخططون لأحداث الازمات والركوب على اكتاف حلولها تارة او استمطاء الشعوب من خلالها تارة أخرى ، لا يهمنا ذلك هنا، ما يهمنا ان الخوف على الوجود تبعه هلع اقتصادي ، والهلع اربك المتغيرات الاقتصادية الكلية ، وصار كل ما في سلوك تلك المتغيرات وكل الإجراءات الحكومية المؤثرة فيها تدفع نحو حصول الركود التضخمي ، او ما يسميه البعض التضخم الركودي (Stag-flation) ، وهو بالضرورة يعني تزامن التضخم مع الركود ، أيا منهما التضخم او الركود يعني عدم استقرار اقتصادي، ويمكن للسياسات الاقتصادية ان تستخدم كل منها كأداة للخروج من الاخر، فيكون هنالك مقايضة بينهما بحدود معقولة تسمح للاقتصادات في التكييف والوصول الى فترات انتعاش جديدة تكون سبباً في الاستغلال الكامل او شبه الكامل لعناصر الإنتاج مع وجود طلب فعال يصفي السوق في ظل معدلات تضخم معقولة وهي الحالة المثلى التي تسعى جميع الاقتصاديات لبلوغها ، وفي هذا الاطار يمكن تناول الحالات الاتية :

اولاً: الاغلاقات الصحية للاقتصاد ذات أثر ركودي حتماً:

عندما يتراجع الطلب الكلي في الظروف الاعتيادية تبدأ الوحدات الإنتاجية بأغلاق أبوابها تدريجياً او تقلل التشغيل فيكون التشغيل للطاقات الإنتاجية ناقص، أي دون مستوى الاستخدام الكامل كأن يكون 50 % من الطاقات المتاحة او أدنى من ذلك وإذا لم تكن المنتجات منافسة بدرجة مهمة فأن تراجع التشغيل عند مديات معينة تجعل حصة الوحدة الواحدة المنتجة من التكاليف الثابتة تتعاظم شيئاً فشيئاً مما يعزز من عدم تنافسية منتجات هذه الوحدات الإنتاجية وتتسارع معدلات الاغلاق. هذا في أوقات ازمات الطلب الكلي المألوفة ، الضغوط الانكماشية كما نعهدها ، ولكن عندما يكون الاغلاق كلي ويأتي مرة واحدة بمتغير خارجي (Exogenous Variable) وهو حصول جائحة كورنا واضطرار الحكومات الى الاغلاق الاقتصادي لتفادي انتشار الوباء فأن الامر يخلق صدمة من حيث الإنتاج والتشغيل ، ولكن عناصر الإنتاج هنا لا تتأثر بنفس الأسلوب والطريقة الحاصلة في ظروف الضغوط الانكماشية المعهودة ، حيث تتعطل المكائن والآلات ويتوقف استخدام المواد الأولية والمدخلات الى حد كبير وقد يتم بحدود اضيق تسريح العمال اذ ان هنالك (لزوجة) متأتية من المطالبات الشعبية والضغوط النقابية وبعض التشريعات

الحامية للعمالة ، الا ان كلفة دفع أجور ومرتبات العمالة ليس بالضرورة يتحملها المنظم صاحب راس المال الذي تعطل في الغالب وانما تتحمل الحكومات كل او جزء من الأجور التي تدفع للعاملين الذين يتم اجلاسهم حبيسي بيوتهم من اجل حمايتهم من الوباء ، فهو حجر اجباري للحماية الصحية ويكون مصحوب بمستوى معقول من الحماية الاجتماعية والاقتصادية من خلال صرف أجور دون عمل لاستمرار الانفاق ولو بحدوده الدنيا (الحاجات الأساسية) لاستمرار الحياة فيما يتم التخلي عادة عن الحاجات الكمالية .

ثانياً: التحفيز المالي للاقتصاد ذات أثر توسعي حتماً:

وصلت حزم التحفيز المالي للاقتصاد العالمي لمواجهة الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا الى اكثر من 20 ترليون دولار خلال سنتي 2020-2021 وتتفاوت من بلد لأخر، وتتركز في الغالب في الولايات المتحدة الامريكية والصين والاقتصادات الصناعية الأخرى حيث بلغت مبالغ التحفيز في اليابان نسبة 17% من الناتج المحلي الإجمالي ، أن الإبقاء على الدخول والأجور المدفوعة دون عمل او عمل جزئي من المنزل في ظروف الاغلاق والحجر الصحي يبقي على مستوى معقول من الطلب الكلي يغذي ضغوط تضخمية ويصفي السوق فقد ضخت اليابان تدفق نقدي للتحفيز من خلال سياسات نقدية كمية ميسرة 314 مليار دولار بحيث تم توزيع 872 دولاراً لكل اسرة لديها أطفال دون 18 سنة وهذا قد يبدو امرا إيجابيا من الناحية الاجتماعية الا ان اثارها الاقتصادية غير محمودة وسوف تكون مصحوبة بضغوط تضخمية حتما، خاصة وان توقف راس المال عن العمل واغلاق الوحدات الإنتاجية بدرجة او بأخرى يحدث نقصاً في العرض الكلي ، لذلك فان الانكماش الاجباري الحاصل عن قرارات الاغلاق للاقتصادات يكون مصحوباً بمستوى من التضخم الذي تغذيه استمرارية دفع الأجور والرواتب واستمرارية الطلب الكلي من خلال حزم التحفيز المالي التي تنفقها الحكومات ، وحينما يصنف هذا الانفاق في الغالب بانه ذو اثر اجتماعي وليس اثر اقتصادي فهو تحفيز للطلب دون ان يحفز القواعد الإنتاجية لان القواعد الإنتاجية مغلقة بقرار (متغير خارجي) من خارج النموذج الاقتصادي و ومن خارج الايقاع الاقتصادي فيكون تحفيز اعالة وليس تحفيز انتاج ، وهو تحفيز اجباري يقابل الانكماش الاجباري ، لأنه ليس حاصل عن تكيف السياسات الاقتصادية الكلية، وانما حاصل عن قرارات حكومية لمواجهة متغير خارجي (فايروس كورونا) ، ويكون نتاجه تعويض خسائر وليس جني أرباح العمليات الإنتاجية . وهذا يجعلنا امام أثر ركودي حتمي الا انه يحمل في طياته حتماً ضغوط تضخمية متأتية من التحفيز المالي للاقتصاد قد تكون بنفس المقدار او تتفاوت عنه قليلاً، الا ان حزم التحفيز الامريكية **(حسب الدكتور توم ادم أستاذ الاقتصاد الدولي في جامعة كامبرج)** كانت تركز علي تطوير البنى التحتية وجزء منها لدعم الاستهلاك، و اذا ما علمنا ان الانفاق في البنى التحتية بطبيعة الحال يخلق دخول تحفز الطلب الكلي في الأمد القصير دون خلق العرض لان

فترة التفريخ او ظهور الخدمة لتلك البنى يكون في الأمد الابعد، على العكس من ذلك عند الانفاق في مشاريع الإنتاج النهائي التي تحفز العرض الكلي في الأمد القصير، وعليه فان الحزم التي تستهدف البنى التحتية تكون اكثر ذكاءا وافضل اختيارا لانها تخلق محركات اقتصادية لتنمية مستقبلية على خلاف التحفيز لغرض المؤنة الاستهلاكية ، فان الضغوط التضخمية ستكون اكبر ويمكن ان تقايض البطالة التي يتم امتصاصها في مشاريع البنى التحتية على خلاف التحفيز الاستهلاكي الخالق للطلب فقط مع وجود اغلاق اجباري مولد لانكماش اجباري يكون مدعاة لتزامن التضخم والانكماش ومولد لمرض التضخم الركودي.

ثالثاً : لا التحفيز ولا الاغلاق يؤديان وظيفتهما الحقيقية:

طالما انهما متأتيان من خارج النموذج الاقتصادي ، فلا الاغلاق للاقتصاد سيكون حقيقي يظهر في (انكماش ناجم عن تراجع الطلب الكلي عن العرض الكلي) ولا التحفيز المالي للاقتصاد سيكون حقيقي يظهر في (تحفيز الانفاق الكلي لتصفية السوق من العرض الكلي والخروج من الانكماش) ، فالأغلاق لأسباب صحية والتحفيز لأسباب اجتماعية ، وكلاهما يدفعان للركود التضخمي ، فالأغلاق قد يوقف العمالة عن العمل ولكن كلف العمل تبقى تدفع ولو بحدودها الدنيا على شكل تحويلات اجتماعية او رواتب دون عمل ، او دخول دون انتاج ، وهذه بالتبعية تعني طلب دون عرض ، وعليه فهو انكماش بطعم التوسع لان الطلب باقي من اجل الإبقاء على الحد الأدنى للعيش واشباع الحاجات الأساسية والعمل متوقف ومحجور من اجل الحفاظ على حياتهم، وبالجانب الاخر التحفيز المالي الذي تقوده الحكومات والبنوك المركزية والإجراءات التوسعية ليست ذات اثار حقيقية كما لو كان الانكماش من داخل النموذج الاقتصادي لأنها لن تحفز العمل ولا يسمح لها بان تحفز العمل (فالعمل محجور) وبالتبعية لا تحفز الإنتاج ، لذلك سيكون تحفيز للطلب او هي منع انهيار الطلب في حال توقف الدخول او هو للإبقاء على مستوى معقول للطلب ن اجل العيش فهو الاخر سيكون تحفيز او توسع بطعم الانكماش لان الأموال تدفع لأغراض اجتماعية او تحويلات اجتماعية لإبقائهم محجورين بمستوى طلب معقول وبمستوى انتاج معقول ، فيحصل التوازن المكبوت بمتغيرات خارجية بعيداً عن مستوى الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج الا انه يحمل معه ضغوط تضخمية لا يستهان بها ، بعضها متأتي من شحة العرض كون الإنتاج متراجع بمعدل اكبر من تراجع الدخول الموزعة وبعضه الاخر متأتي من حصول احتكارات قله (Oligopolies) يعتاش خلالها المحتكرين على ظروف الازمات فتتحكم بالأسعار بعيداً عن استحقاقات المنافسة التامة (Perfect Competition) واهمالا لكل معايير الكفاءة وتقليل الكلف وتحسين النوعية لانهم سيكونون متحصنين بسياج احتكاري، فيكون الاقتصاد امام مستويات المنافسة الناقصة (Impetrate Competition) وحصول نواقص

السوق التي تكون سبباً لظهور الأسواق السوداء (Black Markets) هنا وهناك في اطار طوارئ الطلب حيناً وطوارئ العرض احياناً ، وفوضى السياسات الاقتصادية الكلية احياناً أخرى.

رابعا: سياسات اقتصادية تفقد نجاعتها:

يتضح من الشكل رقم (1) ادناه ان المحور العمودي هو المستوى العام للأسعار (p) وان المحور الافقي هو مستوى العرض الكلي او الطلب الكلي وكلاهما يمكن ان يختصر في (y) اذ انها تمثل النشاط الاقتصادي سواء كان الناتج المحلي الإجمالي GDP او الدخل القومي NI أي مقيماً بالنقود، في ذات الوقت يمكن من حيث الحسابات القومية ان يكون معبراً عن الانفاق القومي NE الذي يمثل الطلب الكلي AD لتصفية العرض الكلي AS.

وذلك يظهر بوضوح ان المستوى العام للأسعار والذي يمكن تسميته (جهاز الأسعار) هو الأساس في تحديد الأنشطة الاقتصادية من حيث الإنتاج والانفاق ، وكلما تجنب الحكومات او أي متغيرات خارجية الضغط على جهاز الأسعار او التدخل فيه كلما شوهت الحقيقة التي يبني عليها متخذ القرار في مجال الإنتاج والانفاق قراراتهم وكان هنالك لا كفاءة في الاختيار الأمثل دائماً فيكون الاختيار خاطأً، فهو يبتعد عن تلك الأمثلية كلما خضع جهاز الأسعار لتدخلات خارجية وخاصة الحكومية التي تخلق بؤر لانتفاخ سعري في مكان ما ، وبؤر لتقزم سعري في مكان اخر .

عموماً هذه المقدمة مهمة الا انها ليست صلب موضوعنا ، وقبل الانتقال الى حدوث حالات التضخم الركودي الظاهر في الشكل (1) ادناه ، علينا ان نعرف جيداً ان لكل منحنى من منحنيات العرض او الطلب تكون هنالك حالات انتقال من نقطة لأخرى على نفس المنحنى نتيجة التغيرات السعرية ، فلو فرضنا ان نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي AD مع منحنى العرض الكلي AS عند النقطة (e) فيتحدد المستوى التوازني للعرض الكلي والطلب الكلي عند المستوى Y0 ويتحدد السعر التوازني للمستوى العام للأسعار عند المستوى P0 ، فلو كانت التغيرات من داخل النموذج الاقتصادي (متغيرات داخلية) بحيث ارتفع مستوى الأسعار من PO الى P1 فانه سوف يحدث انتقال على منحنى الطلب ذاته من النقطة (e) الى النقطة (e1) أي ان الطلب الكلي سوف ينخفض من Y0 الى Y1 أي ان العلاقة عكسية وحجم المساحة في تقلص الطلب الكلي يعتمد عن درجة الميل لمنحنى الطلب وبالتالي هو يمثل درجة الاستجابة ويعبر عنه بالميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propensity to Consume) وكذلك بالاستعارة يمكن ان نسميه الميل الحدي للطلب وهو حاصل قسمة التغير في الأسعار الى التغير في الطلب (ΔP/ΔD) ونفس

الشيء ينطبق على منحنى لعرض عند تغير الأسعار من P0 الى P2 يتم الانتقال على نفس منحنى العرض من النقطة (e) الى النقطة (c) ولكن العلاقة تكون طردية حيث ارتفاع الأسعار يؤدي الى ارتفاع العرض الكلي فيكون الميل الحدي للعرض هو (pΔ/sΔ) .

ولان موضوع التضخم الركودي لا يعتمد على متغيرات داخلية متأتية من داخل النموذج وانما متغيرات خارجية في هذه الدراسة تخص جائحة كورونا وما تبعها من إجراءات اقتصادية فان منحنيات العرض والطلب لا تعتمد على الميل (slope) وانما تعتمد على التحول (shift) لكامل المنحنيات يميناً او يساراً بنفس الميل او بميل مختلف حسب ظروف كل بلد.

الشكل رقم (١) تأثير كورونا في تزامن التضخم مع الركود

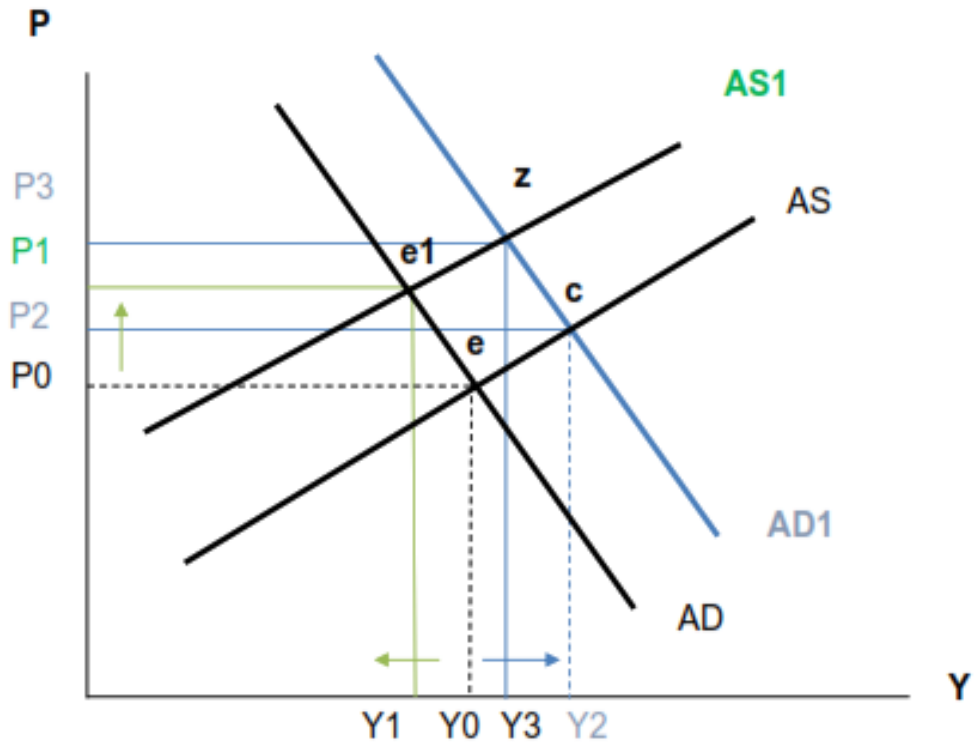

لذلك فان حصول الجائحة وما تبعها من إجراءات اغلاق أدت الى تحول منحنى العرض الكلي من AS الى AS1 حاملة معها ضغوط انكماشية أدت الى تراجع الإنتاج والتشغيل من Y0 الى Y1 وفي ذات الوقت تكون شحة الإنتاج والعرض سبباً في

ارتفاع الأسعار من P0 الى P1 بافتراض بقاء الطلب الكلي ثابت ، الا ان الجائحة وظروف الحجر الصحي لم تبقي الطلب الكلي ثابت وانما انخفض حتماً وفي كل الأحوال حصل توازن جديد عند النقطة (e1) ، وكان هذا يمثل اثر انكماشي لإجراءات الاغلاق احدث صدمة في العرض دون ان يستطيع ان يحدث صدمة مقابلة لها بالطلب لان الطلب متعلق بمتطلبات العيش والبقاء وفي المقابل فان دخول الحكومات والمصارف المركزية بإجراءات تحفيز كبيرة لم تكن في الغالب موجهة لتحريك عجلات الاقتصاد الكاسدة واحداث زيادة في العرض الكلي وانما الجزء الأكبر منها موجه لأغراض اجتماعية لاغاثة الشعوب المحجورة وتمكينهم من الاستمرار في الطلب على الحاجات الأساسية وسبل العيش، ولذلك كان التحفيز يحدث زيادة في الطلب الكلي حيث انتقل منحنى الطلب الكلي من AD الى AD1 ليتقاطع مع منحنى العرض الجديد AS1 عند نقطة توازن جديدة هي (z) وهي نقطة ادنى من حيث الإنتاج والتشغيل من النقطة الأولى التي أحدثها التحفيز أي نقطة التوسع من Y0 الى Y2 وانما سيكون عند Y3 الا انه عند Y3 سيكون مصحوباً بمعدلات تضخم اعلى فبدلا من ان تكون مستويات الأسعار عند P2 ستكون عند P3 وفي هذه النقطة تكون الضغوط التضخمية في أقصاها متزامنة مع ضغوط انكماشية عند Y3 خالقة بذلك مزيداً من (التصلب الاقتصادي مشابه لتصلب شرايين الانسان) حيث يكون الاقتصاد اقل مرونة في استخدام أدوات السياسات المالية والنقدية التي تشفيه من التضخم واقل مرونة من استخدامها لتشفيه من الركود ، وهي الحالة التي تشبه تليف عضلة القلب في جسم الانسان حيث يفقد القلب الكثير من مرونته الانقباضية والانبساطية ، وفي هذه الحالة يكون الدم شبه راكد ولا ينقل الاوكسجين لبقية الجسم بكفاءة وعندها تقل قدرته على الحركة ويكون عرضة للتجلطات ويقف الأطباء في حيرة فلا المسيلات تحميه لان دمه وان كان ذو سيولة عالية ولزوجة اقل الا انه غير قادر على التدفق بكفاءة واذا غالوا في إعطاء المسيلات قد يحدث نزف هنا وهنالك في المواطن الهشة كالدماغ مثلاً مما يسبب خطورة ووفاة ، نفس هذه المتلازمة تحدث عند الاقتصاديين في فترات الركود التضخمي او التضخم الركودي ، فتبقى السياسات الاقتصادية تغذي الاقتصاد بجرعات انكماشية جراء الاغلاق بسبب خطر خارجي داهم (كورونا)، وتغذي الاقتصاد في ذات الوقت بجرعات تحفيز مالي تغذي الطلب دون ان تخلق تعافي حقيقي في جانب العرض فتكون ذات اثار تضخمية ، وامام هذه الصورة تكون اقتصادات العالم في (عنق الزجاجة) يصعب خروجها

بسلاسة ، وفي أحيان كثيرة تحتاج الى قوى خارجية من خارج النظام الاقتصادي تكون اكثر تهوراً ورعونة ربما واقل عقلانية لتغلب منطق كسر التراتبية على منطق التوازن السلبي عند مستويات أداء بائسة (شبه موت سريري) ، هذه الرعونات والتهورات كانت على مر التاريخ تتمثل بالحروب ، ليست بالضرورة حروب شريفة وبحجج منطقية وانما حروب تخرب الصورة الرتيبة لإعادة بناء صورة جديدة من قبل المنتصرين تكون معها الأدوات الاقتصادية اكثر نجاعة وتكون فرص النمو الاقتصادي على ركام الخراب اسرع والإنتاجية اعلى والدخول الموزعة على عناصر الإنتاج افضل لتقود دورة انتعاش ورخاء جديدة وما يحدث اليوم في ازمة أوكرانيا وقرع طبول الحرب ليس ببعيد عن هذا التحليل.

خامسا: التضخم الركودي في العراق:

نحن في العراق نعاني من تضخم ركودي منذ امد طويل قبل كورونا لان هنالك تناقض بين سياساتنا المالية التي هي توسعية دائما حيث تنظم الموازنات العامة بعجز والنقدية التي كانت لفترة طويلة انكماشية حيث كانت نسب الاحتياطي القانوني مرتفعة وأسعار الفائدة مرتفعة وهنالك الاستثمار الليلي المغري للمصارف وهنالك مزاد عملة يعد منجما للمصارف دون حاجتها لممارسة الائتمان والاقراض للمستثمرين والتنمية وسعر صرف للدينار مرتفع يشجع على الاستيراد ويقمع المنتج المحلي، فكانت هاتين السياستين يقضم احدهما مكاسب الاخرى فيتزامن التضخم مع الانكماش ويبقى الاقتصاد يدور في فلك اللاتنمية. ويتضح من الشكل رقم (2) ادناه ان تراجع المقايضة بين التضخم والركود لان السياسات الاقتصادية تصبح غير ناجعة ، بمعنى عدم نجاعة استخدام السياسات المالية والنقدية التوسعية للخروج من الانكماش وعدم نجاعة تلك السياسات فيما لو كانت انكماشية من اخراجنا من التضخم، وأضافت المتغيرات الخارجية (وخاصة كورونا) عامل تعزيز يضعف كثيرا او يوقف المقايضة المفترضة بين التضخم والركود على منحى فليبس فصار هذا المنحنى ينتقل يمينا نحو الأعلى محققا درجات اعلى من التضخم الركودي (ينظر د.عبدالحسين العنبكي ، أزمات الكساد العالمي، طبع وزارة الثقافة العراقية 2013 ص 15) .

الاغلاق الذي صاحب الجائحة خلق الكثير من الضغوط الانكماشية، اما التحفيز فلم يكن كبيرا واختصر في 3 إجراءات بارزة هي:

- استدامة دفع رواتب الموظفين والمتقاعدين في دولة يهيمن عليها الموظفين مما استدام مستوى معقول من الطلب الكلي استمر في تحفيز الاقتصاد.

- تخفيض سعر صرف الدينار العراقي الذي وفر تمويل كبير للموازنة العامة وقيد الاستيرادات بحدود 23% وهي نسبة التخفيض بمعنى انه عزز القدرة التنافسية بنفس النسبة للمنتج المحلي وساعد على السعي الجاد لاحلال بعض الاستيرادات بالمنتج المحلي مما حفز الاقتصاد.
- مبادرة البنك المركزي للتمويل الميسر والتي تجلت بالدرجة الأساس في قطاع العقارات بوصفه اكثر القطاعات مرونة على امتصاص التمويل فجعل من هذا القطاع القاطرة التي تقود التحفيز ليتمدد بشكل او باخر قطاعات الأخرى على اعتبار ان هذا القطاع قد مثل أيضا ملاذا امنا للكثير من أموال المصارف التي كانت ترتاد مزاد العملة وبذلك حصلت طفرات تضخمية كبيرة في هذا القطاع زحفت الى القطاعات الأخرى خالقة موجات تحفيز قبالة موجات الانكماش.

شكل رقم (2) منحنى فليبس ومسار التضخم الركودي

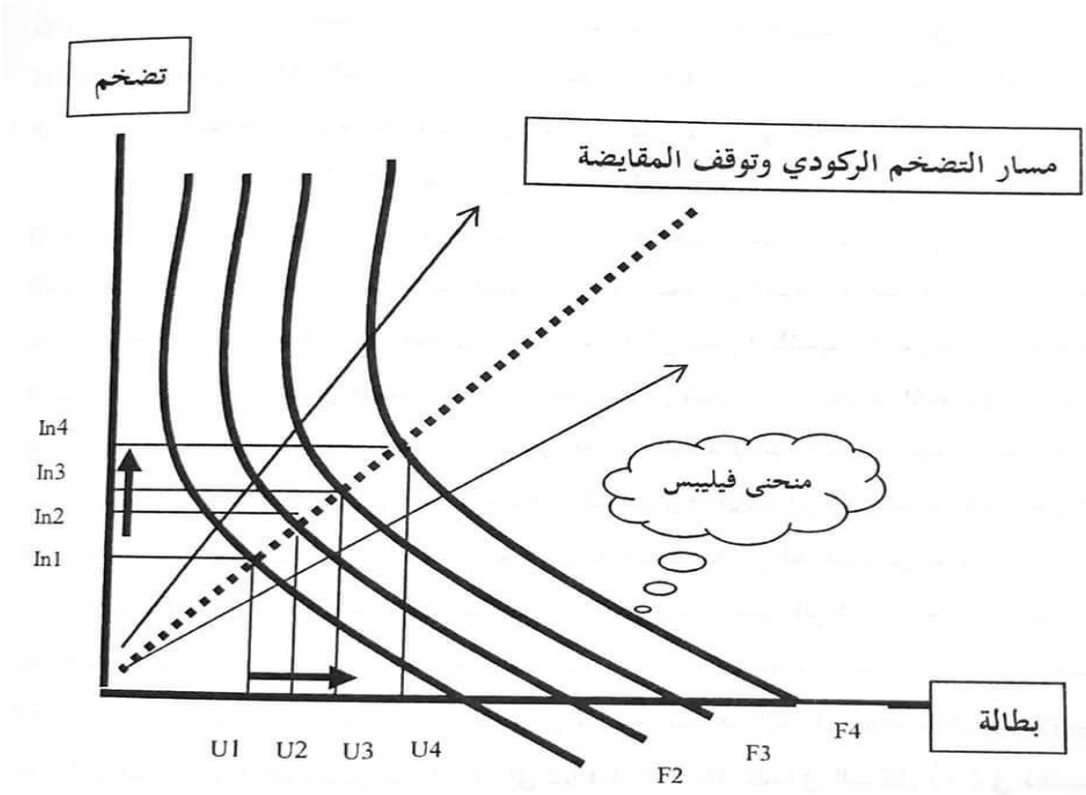

سادسا: ماذا علينا فعله؟:

- ليس هناك حافز اقتصادي واحد قادر على كبح الآثار المدمرة للوباء وأن هناك حاجة إلى تدابير جماعية عديدة تتخذ بحذر للتخفيف من التضخم الركودي.

- الاستمرار في تطوير خطة التحفيز الاقتصادي من خلال إعادة التدقيق في جميع التدابير المالية والنقدية، خاصة بعد التخلي عن الاغلاق الامر الذي يرجح تفوق التضخم على الانكماش ليحمل معه حالة انتعاش ولذلك لابد من انتقاء سياسة اقتصادية للحكومة تكون المتغيرات الاقتصادية أكثر استجابة لها.

- دعم الدراسات الاقتصادية الحديثة توضح الاختلافات بين البلدان في استجاباتها للازمات العالمية وكيفية مواجهتها، ولا بد من استمرار عمل الأبحاث والدراسات المتعلقة في تطوير عملية تخطيط البرامج والسياسات الاقتصادية ومراقبة أداء السياسة النقدية والمالية التي يتم تنفيذها لمكافحة تزامن التضخم والانكماش.

(*) المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء العراقي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر.
28 شباط 2022

Iraqi Economists Network – شبكة الاقتصاديين العراقيين